شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مسلسلان ببطاقة واحدة.. لكن غير مسلسين !

شتاء هذا العام بارد نوعاً ما. وما يزيد من الشعور بزمهريره النقص الفادح المتواصل في الطاقة الكهربائية. وعادة ما يلزم الناس بيوتهم في ليالي الشتاء، يتابعون برامج التلفزيون، وبخاصة المسلسلات الدرامية التي تُفسدها الانقطاعات المتتالية المدوّخة للكهرباء.

لكن هذا الشتاء لم يشهد حتى الآن مسلسلاً تركيا أو سورياً مثيراً للاهتمام .. والمسلسلات العراقية مقروء عليها السلامة منذ زمن بسبب النقص الفادح أيضاً في التخصيصات المالية التي يعصف بها تسونامي فساد لا يريد أن يتوقف أو يهدأ في الأقل. ويبدو انه لهذا السبب أعدّت لنا نخبتنا السياسية الحاكمة (المكونة من قادة وممثلي كل كتل البرلمان والحكومة وائتلافاتهما وتياراتهما) ما يعوّض عن هذا الغياب الدرامي بمسلسل من إعدادها وإخراجها وتمثيلها وديكورها وماكياجها واكسسواراتها، ومن إنتاجها أيضاً ولكن على نفقة الشعب وحسابه، وهو من نوع المسلسلات الطويلة جداً التي شهدنا مثيلاً لها في العامين السابقين.

في العام ٢٠١٠ عرضت علينا هذه النخبة مسلسلاً مطولاً توفرت فيه كل عناصر الدراما من إثارة وتشويق، لكنه لم يكن ساراً، بل مزعجاً وقوبل بكراهية واسعة من الجمهور، وهو مسلسل "الكتلة الأكبر" الذي استغرق عرضه الممل العام بأكمله تقريباً وانتهى بما قيل للناس انها نهاية سعيدة، هي تشكيل "حكومة الشراكة الوطنية".

وفي العام الماضي أتحفتنا هذه النخبة من جديد بمسلسل آخر غير سار بل مزعج أيضا هو مسلسل "المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية" الذي لم تُعرض حلقته الأخيرة بعد، وربما ضاعت بعدما بدأت هذه النخبة بعرض مسلسلين في آن واحد، على غرار ما كانت تفعله أيام زمان معظم دور السينما، وبخاصة الشعبية، بعرض "فيلمين ببطاقة واحدة"، مع فارق كبير ان افلام البطاقة الواحدة كانت سارة ومسلية.

المسلسلان الحاليان معروضان مجاناً، لكن بتكلفة نفسية ومادية هائلة على جمهور "المشاهدين" المعطلة مصالحهم والممتلئين قلقاً وخشية من أن تكون النهاية دامية، الأول عنوانه "طارق الهاشمي" والثاني "المؤتمر الوطني".

يمكن أن يستمر العرض الممل لكل من المسلسلين، ثمانية أشهر مثلما جرى مع مسلسل الكتلة الأكبر، أو سنة كاملة وأكثر كما حدث مع مسلسل مجلس السياسات، وقد يستمر العرض حتى موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد نحو سنتين، إذ يبدو ان التجربتين السابقتين كانتا مسليتين لنخبتنا الحاكمة بمختلف كتلها وائتلافاتها وتياراتها، ويبدو أن هذا ما شجعها على خوض تجربة "مسلسلين ببطاقة واحدة".

مَن لهذا الشعب الذي يأتي شتاؤه بارداً نوعاً ما هذا العام ويملؤه الخوف من أن ينتهي ساخناً للغاية ومكلفاً للغاية.

رئيس الجمهورية يتلقى اتصالاً هاتفياً من سماحة آية اللّه العظمى الشيخ بشير النجفي

□ بغداد / المدى

تلقى رئيس الجمهورية جلال طالباني في ألمانيا امس مكالمة هاتفية من سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي للاطمئنان على صحته والتمنيات له بالشفاء العاجل والعودة الى ارض الوطن.

وأشار سماحة الشيخ النجفي في اتصاله الى الدور الحيوي الذي يلعبه الرئيس في مختلف الظروف، متضرعا الى الباريء العزيز من اجل الشفاء العاجل وعودة الرئيس للاسهام الفاعل في تحقيق التفاهم الوطني المنشود وانهاء مظاهر الخلاف السياسي.

ومن جانبه شكر رئيس الجمهورية سماحة آية الله العظمى النجفي على كرم اتصاله ومشاعره، متمنيا له دوام الصحة والسؤدد، ومعبرا في الوقت نفسه عن الامتنان لحسن الثقة التي تحمّل فخامته المزيد من الشعور بالمسؤولية إزاء ما يستحقه الشعب العراقي من جهود وتضحيات وعمل مخلص دؤوب. كما تلقى رئيس الجمهورية اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء نوري المالكي اطمأن فيه على نجاح المداخلة الجراحية التي أجريت له وهنأه على السلامة، معربا عن التمنيات بموفور الصحة له ، وفي يوم الجمعة الماضي تلقى الرئيس طالباني اتصالا هاتفيا من رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني للاطمئنان على صحته، عبر خلاله عن تمنياته له بالشفاء وموفور الصحة والعودة بسلام إلى ارض الوطن.

كما تلقى فخامة الرئيس يوم امس الاول الثلاثاء ٢٠١٢/١/٢٤ اتصالات هاتفية من كل من سماحة السيد عمار الحكيم والدكتور اياد علاوي والسيد عادل عبد المهدي والدكتور محمود المشهداني اعربوا فيها عن أحر التهاني لفخامة الرئيس بنجاح المداخلة الجراحية والتمنيات بدوام الصحة والعافية لفخامته والعودة الميمونة الى البلاد.

وشكر الرئيس السيد نوري المالكي والسيد مسعود بارزاني وسماحة السيد عمار الحكيم والدكتور اياد علاوي والسيد عادل عبد المهدي والدكتور محمود المشهداني على اتصالهم وتهانيهم وتمنياتهم، معربا عن خالص تقديره واعتزازه بالمشاعر الكريمة التي عبروا عنها، ومتمنيا لهم الموفقية والسؤدد والسلامة.

طالباني

مسؤول حكومي يؤكد لـ(المدى) اتخاذ الخارجية موقفا (حكيما) تجاه أنقرة وطهران

بغداد منزعجة من الجوار: تدخلاتهم لا مبرر لها وعليهم احترامنا

مراقبون: العراق ساحة لصراع إخواني تركي- ديني إيراني

وتستمر تدخلات الجوار في الشأن العراقي، مواقفَ تتزايد شدة يوما بعد اخر، مستغلة ضعف الموقف الداخلي وعدم اتفاق الكتل السياسية على حل بعض القضايا العالقة.

ذرائع اتخذتها إيران وتركيا للتدخل في الشأن العراقي لم تقتنع بها الحكومة، إذ استغرب مسؤول رفيع التصريحات الاخيرة التي صدرت من السفير الايراني في بغداد، ورئيس الوزراء التركي، رافضا التدخل في الشأن العراقي، فيما اكد ان الحكومة ردت على هذه المواقف عبر الوسائل الدبلوماسية.

□ بغداد / المدى

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، قد اكد ان بلاده لن تقف مكتوفة الايدي اذا ما سعت الحكومة العراقية الى اشعال حرب طائفية في البلاد، مشددا على ان الجيش التركي رفض الدخول ضمن القوات التي اطاحت بصدام، موضحا "لو اشتركنا في حرب ٢٠٠٣ لاستمر وجودنا في العراق حتى اللحظة".

وعلى جانب اخر، فإن السفير الإيراني في العراق علي دنائي فرقد، اكد ان ايران ترفض الاقاليم والفيدراليات في العراق.

تحسين الشيخلي، وكيل المتحدث باسم الحكومة ، رد على هذه التصريحات "اننا نرد وفق السياقات الدبلوماسية ونتعامل بالحكمة، وكان بيان وزارة الخارجية رد رسميا"، متابعا "ان بغداد تحترم جوارها لا تتدخل بشؤونها"، مطالبا هذه الدول بالكف عن التدخل في الشأن العراقي بالقول "ان الحكومة لن ترتضي التدخل بأمورها من قبل الجوار"، مستدركا "هناك علاقات حسن جوار مع هذه الدول وبرغم ظهور تصريحات بين آونة واخرى لكن انعكاساتها داخل البلد ممكن ان تترتب عليها مواقف سياسية من قبل سياسيين وبرلمانيين لكنها لا تعد رسمية لان الحكومة ترد عبر وزارة الخارجية فقط".

ولفت الشيخلي في مقابلة مع (المدى) "اصدرنا بيانا اخر للرد على التصريحات التركية الايرانية وطالبناها مرة اخرى بعدم التدخل بالشأن العراقي لان الامور التي تطرق اليها كل من السفير الايراني ورئيس الوزراء التركي لا تعني تين الدولتين"، مبينا "قد يكون الغرض من هذه المواقف نظرا للنهج السياسي العام والطبيعة الجغرافية للمنطقة لان العراق لديه حدود مع ايران وتركيا ولكن الامر لا يعد مبررا للتدخل".

وعن مواقف بعض الكتل السياسية العراقية من دول الجوار ومدى تأثيرها على العلاقات الدبلوماسية قال المسؤول الحكومي الشيخلي "من حق البرلماني الإدلاء بآرائه بما يحدث في المحيط العربي والإقليمي وكذلك الحال بالنسبة الى الشأن الداخلي لأنه جزء من الفكر السياسي الموجود داخل المجتمع لكن على أن يكون موقفا رسميا لانه لا يمثل موقف الحكومة".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عمار الشبلي اعتبر ان تصريحات السفير الايراني مرفوضة وتعد تدخلا سافرا في شؤوننا الداخلية.

ونقل عن الشبلي قوله " لا يحق لاية دولة الاعتراض على شيء دستوري.

واضاف" ان تصريحات السفير الايراني هي تدخل سافر في شؤون العراق الداخلية وهي مرفوضة وغير مسموح بها ولا يحق لايران او اية دولة اخرى الاعتراض على نص دستوري وهو اقامة الاقليم".

واضاف"ان على الكتل السياسية توحيد صفوفها ونبذ التفرقة لان ضعفهم وهو من يتيح للاخرين التدخل في شؤوننا".

ويرى مراقبون ان ما تمر به المنطقة وتدخلات الجوار في العراق مرده الى سببين، الاول يتعلق بالسياسة العراقية وعدم اتفاق قادة البلاد على موقف موحد تجاه الجوار، والثاني ينطوي على الصراع الذي تمر به المنطقة بين تيارين يقود احدهما تركيا تحت لواء الاخوان المسلمين والاخر ايران وفق نظرية الاسلام السياسي ذي الصبغة الطائفية.

ويقر أستاذ العلوم السياسية عبد الجبار السعيدي بأن "التدخل من قبل جميع دول الجوار بات مسألة طبيعية لاسيما بعد الانسحاب الاميركي لان العراق يمر بمرحلة بناء الدولة وتبحث عن رسائل اطمئنان من قبلنا".

وعلى الحكومة معرفة كيفية التعامل مع هذه التدخلات، حسب السعيدي، والذي قال في مقابلة مع (المدى) امس "لم يكن بالامكان افضل مما كان"، في اشارة الى ان الموقف الحكومي تجاه هذه التدخلات كان مناسبا، وذلك لـ"فرض نهج دبلوماسي يتناسب مع وضع العراق على المستويين الداخلي والخارجي".

ويبدو ان الوضع السياسي الذي تمر به المنطقة العربية على خلفية الربيع العربي له تأثير على تدخلات الجوار، ويقول استاذ العلوم السياسية "ابرز المتأثرين بهذه التغيرات تركيا التي تريد اعادة أمجاد الدولة العثمانية وقد يتحقق لها هذا الامر بعد نجاح الاخوان المسلمين في تونس ومصر في الوصول للسلطة، واذا ما استطاع هذا التيار الاستيلاء على الحكم في سوريا فإن الهلال الاخواني سوف يكتمل".

وعلى الجانب الاخير توجد ايران والتي تعاين الموقف عن بعد، ويقول السعيدي "انها تدعم اليوم السياسة الاسلامية في العراق ذات الصبغة الطائفية المعينة، في جبهة طهران، بغداد، بيروت، وقد تأتي معها المنامة".

وبالمحصلة فسيكون هناك صراع كبير في المنطقة ويطالب السعيدي "الحكومة بابعاد العراق عن هذا الصراع".

وخلص السعيدي الى ان التدخل في شؤون الغير اصبح مسالة طبيعية مستدركا "هذا لا يبرر التدخل لكنه اصبح امرا واقعا وان كل من انقرة وطهران تبحث عن مصالحها".

زيارة رئيس الوزراء التركي الاخيرة الى بغداد...(ارشيف)

السهيل: على الجميع التعامل مع العراق كبلد وليس كمكونات

□ بغداد / المدى

قصي السهيل

دعا النائب الاول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل جميع الدول الى احترام سيادة العراق والتعامل معه كبلد واحد وليس على اساس الطوائف والمكونات.وقال السهيل في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس الأربعاء " إننا ندعو جميع الدول الى ان تحترم سيادة العراق وان تتعامل معه كبلد واحد وليس على اساس الطوائف والمكونات لانها أثبتت انها مدافعا شرساً عن وحدة البلد مهما كانت هوية الجهات التي تحاول النيل من العراق ".وأضاف " اننا ندعو دول الجوار ان تكون عوناً للاستقرار الاقليمي فالعراق لديه نضال ديمقراطي وتستطيع جميع مكوناته وأطيافه تلبية طموحها وأهدافها التي تعزز الوحدة الوطنية ، اذ انهم جميعا ضد التجزئة وان القوى السياسية التي اخرجت بحكمتها الاحتلال الامريكي وقبلها المقاومة الشريفة هي قادرة على الدفاع عن الشعب بصرف النظر عن انتماءاتها ".وتابع السهيل ان " العراق يرفض التدخل بشؤونه الداخلية بنفس القدر الذي يرفض التدخل في شؤون الدول " ، داعياً الى " الابتعاد عن التصريحات الاعلامية التي تسيء للإرث التاريخي المشترك بين العراق والدول المجاورة والتعامل مع العراق باعتباره عنصرا مهما ومؤثرا في المنظومة الاقليمية " في إشارة الى تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان التي حذر فيها من نشوب حرب طائفية في العراق . وشهدت العلاقة بين بغداد وأنقرة خلال الاسابيع الماضية توترا بعد تبادل الاتهامات والتصريحات بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والتركي رجب طيب اردوغان بعد ان حذر الأخير من نشوب حروب أهلية عرقية وطائفية في العراق ، قائلا انه " على تركيا ان تؤدي دورا لان اندلاع حرب اهلية وطائفية وعرقية سيجعلنا في وضع صعب ".من جانبه رد المالكي على تصريحات اردوغان بانتقاده بشدة التدخلات التركية في شؤون بلاده، وحذر من خطورة نشوب صراع طائفي قد يؤدي الى "كارثة لا تسلم منها تركيا نفسها ونحن نعلم بوجود تدخل، لكن في الآونة الاخيرة وبشكل مفاجئ ارتفعت وتيرة التدخل، واصبح الحديث عن العراق، وكأنه تحت سيطرة أو توجيه الدولة الاخرى" في إشارة الى تركيا.

هيئة النزاهة تحيل أكثر من ٥٦٠٠ متهم إلى القضاء

□ بغداد / المدى

أعلنت هيئة النزاهة، أمس الأربعاء، عن إحالة أكثر من ٥٦٠٠ متهم إلى المحاكم بموجب أكثر من ٤٠٠٠ دعوى بحقهم خلال العام الماضي ٢٠١١، فيما أوضحت أن تشرين الأول من العام الماضي شهد أعلى نسبة من تلك الدعاوى في حين شهد شباط من العام ذاته العدد الأقل منها.

وقالت الهيئة في بيان صدر امس، حصلت المدى على نسخة منه، إنها "أحالت ٥٦٨٢ متهماً في بغداد والمحافظات العراقية الأخرى إلى المحاكم خلال العام الماضي ٢٠١١، بعد إحالة ٤٣٦٥ دعوى متصلة بقضايا النزاهة وعلى وفق اختصاصها النوعي الذي بينه قانون الهيئة النافذ والقوانين العقابية ذات الصلة". وأضافت الهيئة، أن "تشرين الأول من العام ٢٠١١ الماضي، شهد أعلى نسبة من الدعاوى التي تم إحالتها إلى المحاكم، بواقع ٥٩٤ دعوى يليه أيلول بواقع ٥٤٨ دعوى، ثم تموز بواقع ٥٢٤ دعوى، وآب بواقع ٤٢٦ دعوى، وتشرين الثاني بواقع ٣٣٠ دعوى"، مشيرة إلى أنها "أحالت ٣٢٩ دعوى خلال كانون الأول الماضي، و٣١٤ في أيار، و٣٠٢ في نيسان، و٢٨٦ في حزيران في حين أحالت ٢٥١ خلال شباط من العام ٢٠١١ الماضي".

وأوضحت الهيئة في بيانها، أن "هذه الإحصائية تمثل الدعاوى التي تم استكمال التحقيق فيها من قبل مكاتبها التحقيقية الموزعة على مساحة البلاد باستثناء إقليم كردستان، وإحالتها إلى المحاكم المختصة للنظر فيها وإجراء المحاكمات الأصولية للمتهمين فيها". واقر مجلس النواب العراقي في أيلول عام ٢٠١١ الماضي، بالأغلبية خلال جلسته الـ٣٢، قانون هيئة النزاهة، مؤكداً أنه سيسهم بتقليل الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة من خلال منح الهيئة صلاحيات أكبر بالتعامل مع ملفات الفساد المستشري في تلك المؤسسات.

وأعلنت هيئة النزاهة في كانون الثاني من عام ٢٠١٠، عن إحالة أكثر من خمسة آلاف متهم إلى القضاء العراق منهم ٢٢٢٦ خلال النصف الأول منه.

يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ الماضي، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

يذكر أن هيئة النزاهة، هي هيئة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، أنشئت في العراق باسم مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة، وتهدف إلى منع الفساد ومكافحته ولها وسائلها القانونية في تحقيقه وتأدية وظيفتها، وهي تقسم إلى جانبين؛ الأول قانوني والثاني تربوي إعلامي تثقيفي، ويرأس الهيئة موظف بدرجة وزير يعينه رئيس الوزراء ولا تجوز إقالته إلا من مجلس النواب بالطريقة نفسها التي يقال بها الوزراء، وللهيئة نائب واحد، وتقوم بإصدار استبيان شهري يبين مؤشر تعاطي الرشوة في العراق.

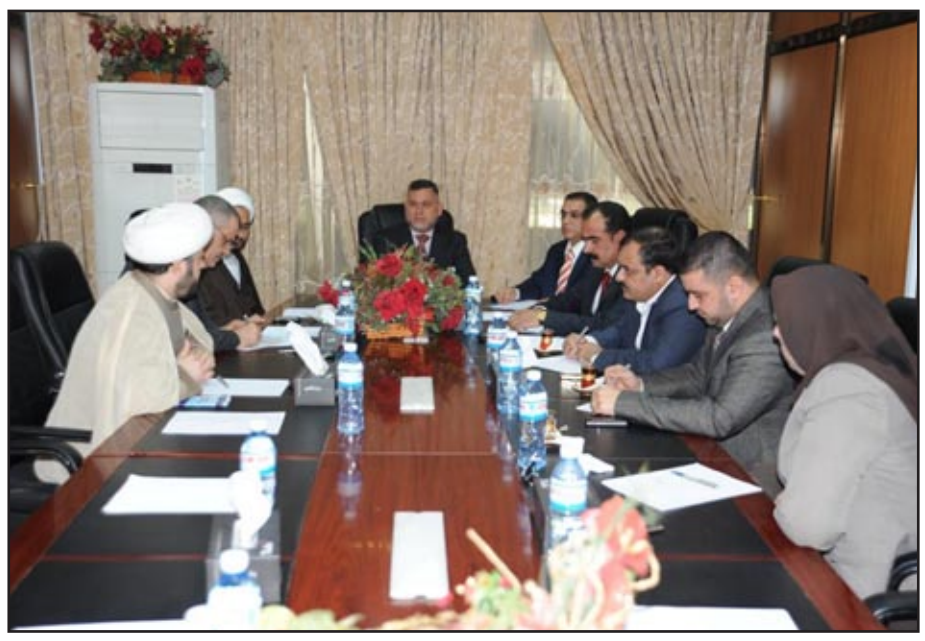

لجنة النزاهة..(أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون